

الأصل المعروف بالمبسوط

ثم ردها على البائع فليس عليه أن يستبرئها من قبل انه لم يملك رقبتها ولا فرجها المشتري .

ألا ترى أنها لو كانت امرأة للمشتري لم يفسد نكاحها ولم يجر عتقه فيها لو أعتقها لأنه لم يملك الرقبة ولو ولدت عند المشتري لم يثبت نسب الولد من المشتري .

31 وإذا أراد الرجل أن يبيع أمته وقد كان يطؤها فليس ينبغي له أن يطأها ويبيعها حتى يستبرئها بحيضة بلغنا نحو من ذلك عن عبد الله بن عمر .

وليس ينبغي للمشتري أن يجتزئ باستبراء البائع إياها حتى يستبرئها بحيضة أخرى .

32 ولو باع الرجل قبل أن يستبرئ أجزأ بيعه وكان على المشتري أن يستبرئ بحيضة .

33 ولو أراد البائع أن يزوجه كان ينبغي له أن لا يزوجه حتى يستبرئها بحيضة .

ولو زوج قبل أن يستبرئ جاز ذلك وينبغي للزوج أن لا يقربها حتى تحيض حيضة وليس عليه

ذلك بواجب في القضاء